**تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية**

دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية

**ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني**

**إعداد:**

**د. مصطفى علي أبوحميرة نوري محمد اسويسي**

**المقدمة:**

لم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فلقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه العملية عربياً وفي دول إٍسلامية، ثم انتقلت إلى مصارف عالمية في الغرب خاصة في أوروبا وأمريكا، بعد النجاح الكبير والواسع الذي أحرزته الصيرفة الإسلامية.

ولقد أثبتت المصارف الإسلامية أن لديها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة التي تعمل على تنمية الدولة وزيادة رفاهية شعبها، وأن من الممكن لهذه المصارف أن تتحول إلى طاقات ضخمة، وغير عادية في الإسراع بهذه التنمية وفي تعميق وزيادة عائدها ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت دراسة اقتصادية نشرت أخيراً إلى أن هناك نحو 396 مؤسسة مالية تمارس نشاطها طبقاً للشريعة الإسلامية وبحجم أصول يربو على 840 مليار دولار موزعة على أكثر من 75 بلداً في العالم، الأمر الذي جعل منها علامة كبيرة في النظام المصرفي العالمي مع أن عمرها لا يتجاوز الأربعة عقود. ([[1]](#footnote-2))

والمصارف الإسلامية، هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، رسالة تتعدى كم التمويل إلى نوع هذا التمويل ومجالاته وأهدافه، ولها منهج تعمل في إطاره، ويستمد قواعده من آداب وقيم وأخلاق وقواعد الشريعة الإسلامية وهي بذلك تعمل على إيجاد أوعية لتجميع المدخرات من بين أفراد المجتمع وليس لتكثيرها، بل أولاً وأخيراً لتوظيفها التوظيف الإسلامي الفعال الذي يزيد من إنتاجها وإنتاجيتها لصالح الأمة الإسلامية.

وظهرت مشكلة الدراسة جلية من خلال الاطلاع على بعض الدراسات والبحوث السابقة للمصارف التجارية في الجماهيرية والتي اتضح من خلالها وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المصارف في المرحلة الراهنة والمتمثلة في صعوبة توظيف الفوائض النقدية، وضعف الطلب على الخدمات المصرفية , إضافة إلى تعارض القوانين المصرفية والمالية مع شريعة المجتمع. وهذا الأمر جعل من المصرف المركزي يقوم بإعادةهيكلة القطاع المصرفي من خلال خصخصة البعض منه، إدخال المصرفية الأجنبية، ودمج البعض الآخر.

ولهذا ستتركز مشكلة الدراسة حول دراسة تحول المصارف التجارية العاملة بالجماهيرية إلى مصارف إسلامية.

 **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

1. بيان مفهوم التحول المصرفي، وأنواعه، وأسبابه.
2. التعرف على اتجاهات المجتمع حول الصيرفة الإسلامية والتقليدية.
3. دراسة المتطلبات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحول.
4. إبراز الدور الإيجابي والسلبي للتحول نحو الصيرفة الإسلامية. باعتبارها أداة فاعلة لتقديم التمويل الذي يرتكز على أسس الشريعة الإسلامية عوضا عن المصارف التقليدية.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية الحديثة، فهي تعتبر قطب الرحى لهذا الاقتصاد الذي بدونها يقف عن الدوران. ولما كانت المصارف التقليدية تصطدم وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، كان لابد من البحث عن وسيلة يمكن بها ترشيد عملياتها الربوية، ومن هنا نشأت فكرة التكييف الشرعي للمصارف التقليدية القائمة ,إضافة إلى بيان مفهوم التحول، ومتطلباته من الناحية النظرية والعملية، مع التركيز على التحول الكامل من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي باعتباره أكثر الأنواع مصداقية وقبولاً لدى المجتمع.

**منهجية الدراسة:**

نظراً لصعوبة إجراء الدراسة على جميع المصارف التجارية والفروع العاملة في الجماهيرية، لذلك سوف يقتصر البحث على إجراء دراسة تطبيقية لعدد من فروع كلاً من مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية العاملة في طرابلس، وذلك للكثافة السكانية الكبيرة بهذه المنطقة بالإضافة إلى أن العدد الأكبر من فروع المصرفين موجودة بها.

**فرضيات الدراسة:**

الفرضية الأولى:

إمكانية تحول المصارف التجارية (التقليدية) في ليبيا إلى مصارف إسلامية تعمل وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية:

إنشاء مصارف إسلامية مستقلة تعمل جنباً إلى جنب مع المصارف التجارية بسبب عدم إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

**مفهوم ونشأة وتطور التحول:**

شجع النجاح الذي شهدته الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف التقليدية العربية والإسلامية، بل والغربية منها إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتبني الأسس والأعمال التي تقوم عليها.

ولعل من إيجابيات تحول المصارف التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الإسلامية، حيث تمتلك المصارف التقليدية الخبرة المصرفية والقدرة المالية التي تجعلها تستقر في مجالات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنشأ إدارات متخصصة في هذا المجال.

وكان من نتيجة ذلك ابتكار وتطوير الكثير من المنتجات المصرفية الإسلامية سواء في مجال قبول الأموال أو مجالات توظيفها أو مجالات الخدمات المصرفية.

**والتحول في اللغة:** يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الحِول، ومنه قوله تعالى: **خَالِدِينَ فِيهَا لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً** ([[2]](#footnote-3)). أي: تحولاً وتغيراً وانتقالاً.

أما ا**لاصطلاح:** فهو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً([[3]](#footnote-4))، ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، هو محرم شرعاً لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعاشية وحاجتهم الاقتصادية.

ويقصد بالتحول هنا الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المحضور شرعاً والمبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المباحة شرعاً، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي التقليدي حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية([[4]](#footnote-5)).

**نشأة التحول وتطوره في بعض الدول العربية:**

يرجع تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي قامت بعض المصارف غير الإسلامية بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعندما أدركت المصارف التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض المصارف خوض غمار هذه التجربة وقامت بإنشاء فروع تخصصت وأبدعت في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض الدول العربية التي خاضت تجربة التحول نحو المصرفية الإسلامية:

**أولاً: التحول في السودان:**

يعد السودان أول دولة عربية وإسلامية تعمل على أسلمة قطاعها المصرفي بأكمله، وقد جاء ذلك بالتدرج، بعد أن قامت الثورة المهدية بتأسيس نظام سياسي ومالي وفق الأحكام الشرعية، وبدأت جامعة أم درمان الإسلامية بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة أساسية منذ عام 1966ف، وقامت الجامعة بتقديم فكرة إنشاء مصرف لا يتعامل بالربا.

ونشأت تجربة المصارف الإسلامية عام 1973ف، ثم أنشئ في عام 1975ف مصرف الادخار السوداني بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي، نظرا لأن هناك قطاعاً كبيراً من المواطنين وخاصة في الريف، ورجال الأعمال الذين يحجمون عن التعامل مع المصارف التقليدية, فقد جاءت هذه التجربة متوافقة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة في منتصف السبعينات (1976ف) وجاءت شروط عملها أيضاً مثل الشروط التي تعمل بها المصارف المشتركة في البلاد، إلا أنها أعفيت من متطلبات وأحكام المادة (42) من قانون مصرف السودان الخاصة بالفوائد تمشياً مع أحكام الشريعة الإسلامية([[5]](#footnote-6)).

ونظراً لحداثة هذه التجربة وتشجيعاً لها منذ البداية فقد تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي السوداني عام 1977ف بقانون خاص تم بموجبه إعفاء المصرف من الضرائب حتى يكفل للتجربة الحماية والصمود أمام منافسة المصارف التقليدية الأخرى([[6]](#footnote-7))، وباشر المصرف أعماله في عام 1978ف، تبعه بعد ذلك إنشاء عدة مصارف إسلامية (التضامن، الإسلامي السوداني) عام 1981ف، وفي العام 1982ف تم الإعلان عن توجيه المصارف المتخصصة (الزراعية، الصناعية، العقارية) للتحول عن الربا، ورفعت رؤوس أموالها لمواجهة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وتحول كلاًّ من: المصرف الإسلامي لغرب السودان، ومصرف البركة في العام 1984ف، علاوة على تأسيس العديد من الشركات الإسلامية العاملة في مجال التمويل، والتأمين([[7]](#footnote-8))، وكانت الدولة قد أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة في السودان وذلك في الفاتح (سبتمبر) 1983ف, كما تضمن كل من قانون الإجراءات المدنية (1983ف)، وقانون المعاملات المدنية (1984ف) نصوصاً تحرم التعامل بالربا واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي.

وفي شهر الكانون (ديسمبر) 1984ف أعلن مصرف السودان المركزي (CBOS) أسلمة جميع المصارف القائمة في السودان (وطنية وأجنبية)، بعد صدور المرسوم الرئاسي عام 1984ف والذي يطلب فيه من جميع المصارف التقليدية وقف معاملاتها الربوية فوراً، والتفاوض بشأن تحويل الودائع، والسلف القائمة على أساس الفائدة إلى أشكال مقبولة شرعاً، في حين سمح المرسوم باستمرار المعاملات الخارجية على أساس الفائدة مؤقتاً، وفي العام 1985ف تم تحويل النظام المصرفي بالكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وشمل التحول عدد (5) مصارف متخصصة، وعدد (6) مصارف أجنبية، وعدد (11) مصرفاً مشتركاً.

وتميزت التجربة المصرفية الإسلامية في السودان إلى جانب التفرد في الساحة المصرفية بالمزايا والإيجابيات التالية:

1. تلاقي الإرادة الشعبية مع الإرادة الرسمية، للانتقال الشامل نحو الأسلمة الكاملة للنظام المصرفي للبلاد.
2. اعتمدت عملية التوجه نحو الأسلمة على وجود قاعدة للعمل المصرفي الإسلامي، وعلى نجاح المصارف الإسلامية، التي حضيت بقبول شعبي واسع، ودعم من السلطات الرسمية.
3. مرت التجربة السودانية، بفترة من التعايش مع المصارف الإسلامية، أثبتت فيها قدرتها على المنافسة، وجذب العديد من فئات المجتمع ممن لم يسبق لهم التعامل مع المصارف من قبل.
4. تتابع صدور القوانين لتنظيم الانتقال المتوازن نحو الأسلمة الشاملة، ومنها:
5. صدور قانون تنظيم العمل المصرفي عام 1991ف، وذلك وفق النظام الإسلامي المعلن.
6. صدور لائحة الجزاءات المالية والإدارية للمخالفات المصرفية عام 1992ف.
7. إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية عام 1992ف لتعميق الأسلحة وتفعيل صيغ التمويل الإسلامية وتعميق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، وتضم الهيئة بعضويتها (10) أشخاص من:
* علماء الشريعة مع مراعاة الخبرة في المعاملات المصرفية.
* علماء الاقتصاد مع الخبرة والإلمام بالاقتصاد الإسلامي.
* خبراء للعمل المصرفي.
1. إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994ف لتفعيل دور القطاع المصرفي الإسلامي.
2. المصرف صندوق ضمان الودائع المصرفية عام 1995ف.

 وبهذا تظل التجربة السودانية الوحيدة والفريدة نحو أسلمة النظام المصرفي بالكامل في الوطن العربي.

**ثانياً: التحول في السعودية:**

يشير الواقع إلى أن المصارف التقليدية في السعودية تقدم العمل المصرفي الإسلامي، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يوجد في كل مصرف منها إدارة متخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، كما تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية في كل منها.

ويأتي المصرف الأهلي التجاري[[8]](#footnote-9)\* السعودي في مقدمة المصارف التقليدية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987ف تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو الصندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم قام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990ف، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف عام 1992ف بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي وصل عددها 263 فرعاً إسلامياً في نهاية عام 2008ف.

وعلى أثر النجاح الذي حققه المصرف الأهلي في هذا المجال سارعت كافة المصارف التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال فروع وإدارات متخصصة أو من خلال منتجات مصرفية تقدم جنباً إلى جنب الخدمات التقليدية أو تكوين وإدارة محافظ وصناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يلي بيان بالفروع الإسلامية في المصارف التقليدية السعودية حتى نهاية 2009:

**بيان بالفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية بالسعودية في نهاية 2009 ف**

**(مرتبة حسب نسبة الفروع المحولة)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ت | اسم المصرف | عدد الفروع | الفروع الإسلامية | الفروع الإسلامية % |
|  | مصرف الجزيرة | 48 | 48 | 100% |
|  | المصرف الأهلي التجاري | 284 | 284 | 100% |
|  | مصرف الرياض | 216 | 216 | 100 % |
|  | المصرف السعودي للاستثمار | 45 | 41 | 91.1 % |
|  | المصرف العربي الوطني | 160 | 51 | 31.8 % |
|  | المصرف السعودي البريطاني | 84 | 8 | 9.5 % |
|  | المصرف السعودي الأمريكي | 67 | 3 | 4.5 % |
|  | المصرف السعودي الفرنسي\* | 77 | - | - |
|  | المصرف السعودي الهولندي\* | 42 | - | - |
| الإجمالـــــي | 1023 | 651 | 63.6 % |

**المصدر:** مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2008.

\*هذه المصارف تقدم منتجات إسلامية ولا توجد بها فروع تزاول الصيرفة الإسلامية.

وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بتطبيق معايير واحدة للرقابة على المصارف (التقليدية، والإسلامية) دون مراعاة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن المؤسسة قامت بدعم ظاهرة التحول وبأشكال متعددة.

**أسس وآليات التحول وأنواعه:**

شغلت قضية التحول، وإيجاد الأسس، والآليات المناسبة لذلك، الكثير من خبراء الاقتصاد والمال، والعديد من العلماء، والفقهاء، فانعقدت الندوات وألقيت المحاضرات وأُجريت العديد من الدراسات، والأبحاث لطرح، ومناقشة هذه القضية من مختلف الأوجه والجوانب.

ويرى بعض المتخصصين أن التحول ينبغي أن يعتمد على الأصول الأربعة الآتية([[9]](#footnote-10)):

1. **الطاعة:** وهي قرين الرغبة الحرة أو الاختيار في الإسلام. قال تعالى: لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ([[10]](#footnote-11)).
2. **الدعوة:** بالحكمة والموعظة الحسنة، وهي بلاغ مبين يرتكز على ترغيب وترهيب، وتعتمد في الإسلام على قاعدة: ادْعُ إلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ([[11]](#footnote-12)).
3. **التدرج في التحريم:** ظهر هذا المنهج الإسلامي في عصر الرسالة في الحالات التي كانت المحرمات مستقرة وراسخة في المجتمع الإسلامي. مثل تدرج البيان الإلهي القرآني في تحريم الخمر والربا على مراحل ثلاث متتابعة زمنياً.
4. **توفير البديل الحلال في كل أمر حرمه الله:** وهو المخرج للانتقال من الحرام إلى الحلال، ومن الخبيث إلى الطيب عملاً بقوله تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا([[12]](#footnote-13))، ولذلك يجب علينا الترويج للعقود والمعاملات غير الربوية.

**إستراتيجية وآليات التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي**([[13]](#footnote-14)):

من أجل التحول من مؤسسة مالية تقليدية إلى مؤسسة إسلامية، تتطلب العملية المرور بثلاث مراحل هي:

**الأولى: المرحلة التمهيدية (الإعداد):**

تعتمد المصارف التقليدية في وجودها على ثلاث عناصر: الملكية، الإدارة، والنشاط ، وبالتالي لا يمكن في ظل الظروف الحاضرة للمصارف إتمام عملية التحول وتحقيق الهدف مباشرة من خلال تعديل القوانين الوضعية، والرقابة واللوائح المصرفية التقليدية، مما يتطلب التركيز على كيفية تحويل المصارف التقليدية بطريقة الاختيار وبأسلوب تدريجي. وبما أنه لا يمكن اختراق هيكل المصرفية التقليدية في البداية من جهة الإدارة أو تغيير الملكية الذين تعتمد عليهما هذه المصارف.

لذلك فإن عملية الاختراق لا تتم إلا من خلال منافستها في السوق المصرفي واقتطاع جزء من نشاطها. وهذا يستلزم تحقيق شرطين أساسيين هما:

1. إقامة البديل الشرعي للمصارف التقليدية وهي المصارف الإسلامية.
2. نجاح المصارف الإسلامية في الحصول على جزء كبير ومهم من السوق المصرفي التقليدي.

**الثانية: المرحلة الوسيطة (الوسط):**

وفي هذه المرحلة يستلزم الأمر تكثيف الدعوة إلى العمل بالشريعة الإسلامية، وتحمل أعباء هذه الدعوة سواء بالجهد المنظم، أو بالمال، مع التركيز بشكل أكبر ومباشر على موظفي ومديري هذه المصارف وعلى العملاء الذين يرددون بأن الضرورة هي التي تدفعهم إلى التعامل مع المصارف التقليدية.

وحتى تتم عملية الاختراق العملية للمصارف التقليدية يجب أن يتحقق ما يلي:

* نجاح المصارف الإسلامية في تطوير أساليبها لتعبئة الموارد من جهة، وتنظيم تدفقاتها إلى المستثمرين من جهة أخرى وفق أسس شرعية متينة.
* العمل على جذب الموظفين الأكفاء من المصارف التقليدية.
* العمل على جذب المصارف التقليدية لتمويل مشروعات إسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

**الثالثة: المرحلة الحاسمة (النهائية):**

وتتضمن هذه المرحلة العمل والاستمرار على نفس ما جاء في المرحلة الثانية (الاختراق) وحسم العملية من خلال قوة التأثير في هيكل المصارف التقليدية، واختراق حقوق الملكية، والثانية في الإدارة، ومن ثم تغيير توجهات هذه المصارف وتعديل قوانينها، ولوائحها، وأوضاعها. ولتنفيذ ذلك يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية فوائض مالية من أجل:

1. شراء كامل حقوق الملكية في المصارف التقليدية من أجل إتمام عملية التحول التام إلى الشريعة الإسلامية، على أن تتم هذه العملية بحرص شديد وبشروط محددة وقاطعة كي لا تؤدي إلى نتائج عكسية.
2. أو شراء نصيب أو جزء من حقوق الملكية في المصارف التقليدية بما يمكن فقط من المشاركة في الإدارة بشكل جزئي، على أن يتم شراء كامل تلك الحقوق مستقبلاً. وهذه الحالة لا تتم إلا في ظروف المرحلة الثالثة.

وبهذا يصبح المناخ العام مهيئاً بنسبة عالية للتحول والالتزام بالشريعة الإسلامية، فالبديل المصرفي الإسلامي أصبح قوياً وراسخاً.

ويلاحظ أن المرحلة النهائية من الإستراتيجية اللازمة لتحول المصارف التقليدية إلى الالتزام بالشريعة لن تنتهي إلا بإحلال العمل المصرفي الإسلامي محل العمل المصرفي التقليدي في معظم أو كل السوق المصرفي سواءً عن طريق توسع المصارف الإسلامية أو تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية طوعاً.

**المبادئ الأساسية لعملية التحول:**

لكي يكون المصرف التقليدي الذي يرغب في تحويل فروعه وإداراته ناجحاً في عملية التحول يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها ما يلي([[14]](#footnote-15)):

1. إعداد خطة إستراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة ومحددة المراحل.
2. التنسيق بين الأقسام التي تم تحويلها وباقي الأقسام التقليدية داخل المصرف.
3. إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين.
4. تعيين أو تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية.
5. التدرج في التطبيق والتحول.
6. الاستمرار وعدم التراجع في التحول.

**متطلبات عملية التحول:**

**أولاً: القانونية:**

ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المسألة[[15]](#footnote-16)\*. وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

1. صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية.
2. ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحية تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغيـرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة القيام بالتعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:
	* يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره وأشكاله، أو بأية معاملة محرمة شرعاً في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.
	* تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.
3. الحصول على الموافقات المبدئية الرسمية من الجهات المختصة (المصرف المركزي) على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي (خاصة وأنه لا يوجد في قانون([[16]](#footnote-17)) المصارف في ليبيا ما يمنع من تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للمصرف).

**ثانياً: الشرعية** ([[17]](#footnote-18))**:**

ويقصد بالمتطلبات الشريعة كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التجاري القيام بها عند تنفيذ التحول، لكي يكون تحوله صحيحاً من الناحية الشرعية , وتوجد مجموعة من المتطلبات الشرعية التي يتوجب على المصرف التجاري التقليدي القيام بها عند اتخاذه لقرار التحول، خاصة وأن أغلب أعماله وأنشطته قامت أساساً على مخالفة أحكام الشريعة، وقد يستلزم تنفيذ هذه المتطلبات مواجهة العديد من العقبات الشرعية، نظراً لتعدد وتشعب الأطراف والجهات المرتبطة بأعمال وأنشطة المصرف التقليدي، وفيما يلي أبرز هذه المتطلبات:

1. وقف التعامل بالربا
2. تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية.
3. تعيين مدققين شرعيين داخليين.
4. استبعاد المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

**ثالثاً: الإدارية** ([[18]](#footnote-19))**:**

والمتطلبات الإدارية هي عبارة عن الإجراءات التي تتعلق بالنظام الإداري في المصرف, ويلزم المصرف تنفيذ العديد من المتطلبات الإدارية التي تستدعيها عملية التحول، والاستعداد لمواجهة العقبات الإدارية الناشئة عنها ، وتشكل الموارد البشرية الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف.

لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب ووضعه الجديد، وذلك من خلال ما يلي([[19]](#footnote-20)):

**1. التهيئة المبدئية:**

وهي جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف وتوعية القوى العاملة في المصرف، قبل مرحلة التحول وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العلمي. وعليه فإن المصرف يلزمه لتنفيذ التهيئة المبدئية القيام بما يلي:

* التعريف بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية للعمل المصرفي الإسلامي.
* التعريف بالعمل الذي سيسند إليهم، وبيان مدى أهميته في العمل الجديد.
* التوعية بأهمية المجال الذي يعملون فيه وأهمية الخدمات التي يؤذونها.
* التوعية بالرسالة التي يضطلع بها المصرف تجاه الفرد والمجتمع والدولة ككل.
* العمل على ما من شأنه غرس الثقة في نفوسهم تجاه المصرف وتجاه مجموعات العمل وتجاه أنفسهم.
* العمل على تنمية روح الانتماء للمصرف.
* التعريف بكل ما يتعلق بمحتوى العمل المطلوب تأديته وعلاقاته.
* التعريف بالظروف والسياسات التي تحكم أعمالهم، وكل ما من شأنه مساعدتهم على التكيف بسهولة وسرعة مع مستجدات الظروف المحيطة بالعمل.

**2. تخطيط وتنمية الموارد البشرية:**

وهو منهج متكامل يشمل الجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع اللازم والملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة، وتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات العاملين وحاجاتهم من ناحية أخرى.

ويقاس التخطيط الناجح للموارد والطاقات البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية والواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل من عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتساعد على تلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول دون توقف.

**3. إعادة النظر في معايير تقويم كفاءة وأداء الموظف:**

فإذا كان المصرف قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله، إذ أن اعتقاد الموظف وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر مهم جدا لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقاً أمام استيعاب فكرة التحول للعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[[20]](#footnote-21)\*، وهذه الصفة تشمل غير المسلمين، والمسلمين الذين لا يؤمنون ـ أو غير مقتنعين ـ بفكرة التحول وإمكانيته، وذلك لأن وجود هؤلاء داخل المصرف يؤدي إلى نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير ممن هم خارجه، ومن ذلك عدم القدرة على العمل كفريق واحد متجانس، وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى عملية التحول.

**4. توفير احتياجات التدريب اللازمة لكافة الموظفين:**

وخاصة أن طبيعة العمل المصرفي الجديد تتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، ولهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويتم ذلك من خلال:

* توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الإسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أداء العمل.
* التوعية الكافية بأهمية الرقابة الشرعية باعتبارها أحد العناصر الفكرية والأساسية لضبط التطبيق الصحيح للعمل الإسلامي.
* تصميم برامج تدريبية لمواجهة النقص في معارف ومهارات الموظفين من خلال ورش العمل وبرامج التدريس في المدى القصير، ووضع خطة للتدريب المستمر في المدى الطويل.

**الجانب العملي**

**منهجية الدراسة الميدانية:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لمعرفة مدى إمكانية التحول في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة علمية صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة.

والدراسات المسحية تعتبر من أهم وسائل تجميع البيانات والمعلومات حول مجتمع ما، وتتميز بإمكانية جمع كمية كبيرة من البيانات عن الفرد المستقصى، دراسة الاتجاهات والأفكار، وكذلك معرفة المتغيرات الديمغرافية أو الاقتصادية والاجتماعية مثل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، … الخ([[21]](#footnote-22)).

**2.1.4 مجتمع الدراسة:**

يتمثل المجتمع الإحصائي في المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية، وقد استهدفت الدراسة العاملين والزبائن الذين سيكون لهم دور في عملية التحول، وخاصة الذين لهم دراية ومعرفة بالمصارف الإسلامية.

ونظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، وبسبب تشابه المصارف التجارية في جميع النظم والإجراءات والمعاملات، وكذلك خضوعها التام للقوانين واللوائح التي ينظمها مصرف ليبيا المركزي، فقد تم تحديد عينة الدراسة في مصرفي الجمهورية , والتجارة والتنمية باعتبار الأول من أكبر المصارف العامة العاملة في الجماهيرية، أما الثاني باعتباره من أكبر وأقدم المصارف الخاصة. وقد تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات والمعلومات لمعرفة مدى إمكانية التحول والوصول إلى حل لمشكلة الدراسة.

وقد تم اختيار عينة عشوائية حجمها (384) وتم توزيع استمارات الاستبيان بأسلوب العينة العشوائية الطبقية المتساوية بواقع (96) استمارة استبيان لكل من المجموعات الأربعة التالية:

* العاملين في مصرف الجمهورية
* العاملين في مصرف التجارة والتنمية
* الزبائن في مصرف الجمهورية
* الزبائن في مصرف التجارة والتنمية

**تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

**أولاً: مدى إمكانية تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا:**

**أ ـ المعرفة بالمصارف الإسلامية لدى العاملين والعملاء بالمصرفين:**

**جدول رقم ( 1 )**

**التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بالمعرفة بالمصارف الإسلامية**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **العبارات** | **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** |
| **التكرار** | **النسبة** | **التكرار** | **النسبة** | **التكرار** | **النسبة** | **التكرار** | **النسبة** | **التكرار** | **النسبة** |
| **1** | **سبق لي وأن قرأت أو سمعت عن المصارف الإسلامية** | **2** | **0.7** | **21** | **7.0** | **18** | **6** | **165** | **55.0** | **94** | **31.3** |
| **2** | **سبق لي وأن تعاملت مع المصارف الإسلامية** | **109** | **36.3** | **155** | **51.7** | **18** | **6** | **13** | **4.3** | **5** | **1.7** |
| **3** | **لدي فكرة حول عمل المصارف الإسلامية** | **20** | **6.7** | **86** | **28.7** | **54** | **18** | **103** | **34.3** | **37** | **12.3** |

يبين الجدول رقم (1) أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارة (2) مرتفع في فئة غير موافق بنسبة (51.7%) وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى كما يرتفع في فئة غير موافق بشدة مما يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة حول العبارة المذكورة، أي أن غالبية العاملين والزبائن لم يسبق لهم التعامل مع المصارف الإسلامية. ولعل السبب يرجع إلى عدم وجود تطبيقات للصيرفة الإسلامية في السوق المحلي.

كما نلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارتين (1 ، 3) مرتفع في فئة موافق وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى مما يشير إلى أن درجة الموافقة عالية حول العبارتين المذكورتين، وهذا يعني أن غالبية العاملين والزبائن قد سبق لهم أن سمعوا أو قرءوا عن المصارف الإسلامية وأن لديهم فكرة حول عمل وأنشطة هذه المصارف.

**جدول رقم ( 2 )**

**متوسط ونتائج اختبار t حول العبارات المتعلقة بالمعرفة بالمصارف الإسلامية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرمز** | **العبارات** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري للعينة** | **95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع** | **قيمة اختبار****t المحسوبة** | **قيمة t الجدولية** | **مستوى المعنوية** |
| **الحد الأدنى** | **الحد الأعلى** |
| **1** | **سبق لي وأن قرأت أو سمعت عن المصارف الإسلامية** | **4.09** | **0.84** | **4.00** | **4.19** | **22.52** | **1.64** | **0.000** |
| **2** | **لدي فكرة حول عمل المصارف الإسلامية** | **3.17** | **1.17** | **3.04** | **3.30** | **2.52** | **1.64** | **0.006** |
| **3** | **سبق لي وأن تعاملت مع المصارف الإسلامية** | **1.83** | **0.85** | **1.74** | **1.93** | **-23.79** | **1.64** | **1.000** |

الجدول رقم (2) يبين متوسط درجة إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بالمعرفة بالمصارف الإسلامية. ومن الجدول يلاحظ أن متوسط درجة الإجابة حول العبارة (3) يساوي (1.83) (أقل من غير موافق قليلا)، ومتوسط درجة الإجابة حول العبارة (2) تساوي (3.17) (أكبر من محايد قليلا)، ومتوسط درجة الإجابة حول العبارة (1) تساوي (4.09) (أكبر من موافق قليلا).

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بالمعرفة بالمصارف الإسلامية منخفضة أو أقل من (3.0) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بالمعرفة بالمصارف الإسلامية عالية أو أكبر من (3.0) تم إجراء اختبار t.

وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى العبارة (3) أقل من قيمة t الجدولية بدرجة حرية (299) ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن درجة الموافقة حول العبارة المذكورة منخفضة أو أقل من (3.0) أو إلى أن غالبية المجتمع لم يسبق له التعامل مع المصارف الإسلامية.

بينما نلاحظ أن قيمة الاختبار المقابلة للعبارتين (1 ، 2) أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية (299) ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن درجة الموافقة حول العبارات المذكورة عالية أو أكبر من (3.0) وهذا يعني أن المجتمع الدراسي قد سبق له وأن قرأ أو سمع عن المصارف الإسلامية كما أن لدية فكرة حول عمل المصارف الإسلامية بالرغم من عدم وجودها في البيئة الليبية بشكل عملي.

**ثانياً: إمكانية تحول المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية:**

**أ ـ تعدد أشكال وأساليب التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا:**

**جدول رقم ( 3 )**

**التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بتعدد أشكال وأساليب التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

| **ت** | **العبارات** | **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** |  **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** |
| **1** | **أنا مع فكرة تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية** | **6** | **2.0** | **25** | **8.4** | **39** | **13.0** | **106** | **35.3** | **124** | **41.3** |
| **2** | **أفضل تحويل المصارف التقليدية (العامة والخاصة) إلى مصارف إسلامية** | **7** | **2.3** | **31** | **10.3** | **35** | **11.7** | **105** | **35.0** | **122** | **40.7** |
| **3** | **أفضل تحويل المصارف التجارية التقليدية العامة فقط إلى مصارف إسلامية** | **49** | **16.4** | **70** | **23.3** | **84** | **28.0** | **51** | **17.0** | **46** | **15.3** |
| **4** | **أفضل إنشاء فروع إسلامية جديدة بدلاً من تحويل المصرف بالكامل** | **57** | **19.0** | **52** | **17.3** | **47** | **15.7** | **103** | **34.3** | **41** | **13.7** |
| **5** | **أرى أن يتم إنشاء مصارف إسلامية مستقلة بدلاً من تحويل المصارف التجارية التقليدية** | **55** | **18.3** | **46** | **15.3** | **33** | **11.0** | **107** | **35.7** | **59** | **19.7** |
| **6** | **أفضل تحويل بعض المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية حتى تترسخ التجربة وتنضج** | **25** | **8.4** | **40** | **13.3** | **75** | **25.0** | **130** | **43.3** | **30** | **10.0** |
| **7** | **أرى أن يتم فتح نوافذ إسلامية أو تقديم خدمات ومنتجات إسلامية في المصارف التقليدية قبل القيام بعملية التحول** | **16** | **5.3** | **29** | **9.7** | **39** | **13.0** | **161** | **53.7** | **55** | **18.3** |

جدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بتعدد أشكال وأساليب التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا. ومن الجدول يلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارة (3) مرتفع في فئة محايد وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى مما يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة حول العبارة المذكورة، مما يعني الموافقة المتوسطة على تحويل المصارف التجارية التقليدية العامة فقط إلى مصارف إسلامية وأنه يجب تحويل جميع المصارف التجارية العامة والخاصة على السواء للقضاء على التعامل الربوي.

كما نلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارات (4 ، 5 ، 6 ، 7) مرتفع في فئة موافق وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى مما يشير إلى أن درجة الموافقة عالية حول العبارات المذكورة والاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية بجميع الأشكال والأساليب المعروفة والممكنة.

بينما نلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارتين (1 ، 2) مرتفع في فئة موافق بشدة وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى مما يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جداً حول العبارتين المذكورتين، وهذا يعني أن الرغبة عالية جداً لأسلمة وتحويل المصارف التجارية التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية.

**جدول رقم (4)**

**متوسط ونتائج اختبار t حول العبارات المتعلقة بأشكال التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرمز** | **العبارات** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري للعينة** | **95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع** | **قيمة اختبار****t المحسوبة** | **قيمة****t****الجدولية** | **مستوى المعنوية** |
| **الحد الأدنى** | **الحد الأعلى** |
| **1** | **أنا مع فكرة تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية** | **4.06** | **1.03** | **3.94** | **4.17** | **17.80** | **1.64** | **0.000** |
| **2** | **أفضل تحويل المصارف التقليدية (العامة والخاصة) إلى مصارف إسلامية** | **4.01** | **1.07** | **3.89** | **4.14** | **16.36** | **1.64** | **0.000** |
| **3** | **أرى أن يتم فتح نوافذ إسلامية أو تقديم خدمات ومنتجات إسلامية في المصارف التقليدية قبل القيام بعملية التحول** | **3.70** | **1.05** | **3.58** | **3.82** | **11.59** | **1.64** | **0.000** |
| **4** | **أفضل تحويل بعض المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية حتى تترسخ التجربة وتنضج** | **3.33** | **1.09** | **3.21** | **3.46** | **5.29** | **1.64** | **0.000** |
| **5** | **أرى أن يتم إنشاء مصارف إسلامية مستقلة بدلاً من تحويل المصارف التجارية التقليدية** | **3.23** | **1.41** | **3.07** | **3.39** | **2.83** | **1.64** | **0.002** |
| **6** | **أفضل إنشاء فروع إسلامية جديدة بدلاً من تحويل المصرف بالكامل** | **3.06** | **1.35** | **2.91** | **3.22** | **0.81** | **1.64** | **0.209** |
| **7** | **أفضل تحويل المصارف التجارية التقليدية العامة فقط إلى مصارف إسلامية** | **2.92** | **1.29** | **2.77** | **3.06** | **-1.12** | **1.64** | **0.868** |

الجدول رقم (4) يبين متوسط درجة إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بتعدد أشكال وأساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا. ومن الجدول يلاحظ أن متوسط درجة الموافقة حول العبارة (7) تساوي (2.92) أقل من (محايد قليلا)، ومتوسط درجة الإجابة حول العبارات (4 ، 5 ، 6) تساوي (3.33 ، 3.23 ، 3.06) على الترتيب أكبر من (محايد قليلا)، ومتوسط درجة الإجابة حول العبارة (3) تساوي (3.70) أقل من (موافق قليلا). ومتوسط الإجابة حول العبارتين (1 ، 2) تساوي (4.06 ، 4.01) على الترتيب أكبر من (موافق قليلا).

 ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بتعدد أشكال وأساليب التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا أقل من أو تساوي (3.0) (منخفضة أو متوسطة) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بتعدد أشكال وأساليب التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا عالية أو أكبر من (3.0)، تم إجراء اختبار t.

وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى العبارتين (6 ، 7) أقل من قيمة t الجدولية بدرجة حرية (299) ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن درجة الموافقة حول العبارات المذكورة منخفضة أقل من (3.0) أي انخفاض درجة تأييد تعدد أشكال وأساليب التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

بينما نلاحظ أن قيمة الاختبار المقابلة إلى العبارات الأخرى أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية (299) ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن درجة الموافقة حول العبارات المذكورة عالية أو أكبر من (3.0) أي ارتفاع درجة تأييد تعدد أشكال وأساليب التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

**ب ـ متطلبات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا:**

**جدول رقم (5)**

**التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

| **ت** | **العبارات** | **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** |
| **1** | **أعتقد أن المصارف التجارية التقليدية غير جاهزة حالياً للتحول إلى مصارف إسلامية** | **27** | **9.0** | **45** | **15.0** | **43** | **14.3** | **122** | **40.7** | **63** | **21.0** |
| **2** | **أعتقد أن المصارف التجارية التقليدية لا ترغب في التحول إلى الصيرفة الإسلامية بأي شكل من الأشكال** | **29** | **9.7** | **48** | **16.0** | **72** | **24.0** | **93** | **31.0** | **58** | **19.3** |
| **3** | **أرى أن يتم دراسة حاجة السوق الليبي وقدرته على التحول قبل القيام بعملية التحول أو فتح فروع ونوافذ إسلامية** | **14** | **4.7** | **22** | **7.3** | **53** | **17.7** | **122** | **40.7** | **89** | **29.7** |
| **4** | **أعتقد أنه يجب أن تكون لدى إدارة المصرف التقليدي الإرادة والعزيمة للقيام بعملية التحول ومواصلة العملية حتى النهاية حسب الخطة وبدون توقف** | **10** | **3.3** | **22** | **7.3** | **48** | **16.0** | **121** | **40.3** | **99** | **33.0** |
| **5** | **أعتقد أنه يجب إعداد دراسة جدوى لعملية التحول يقرها المصرف المركزي** | **11** | **3.7** | **15** | **5.0** | **54** | **18.0** | **126** | **42.0** | **94** | **31.3** |
| **6** | **أعتقد أن للإعلام دور مهم وبارز في عملية التحول أو تأسيس فروع ونوافذ إسلامية** | **6** | **2.0** | **0** | **0.0** | **22** | **7.3** | **142** | **47.3** | **130** | **43.3** |
| **7** | **أعتقد أنه يجب إعداد خطة إستراتيجية متكاملة للتحول وتشكيل فريق عمل ولجان خاصة لها** | **5** | **1.7** | **2** | **0.7** | **41** | **13.7** | **141** | **47.0** | **111** | **37.0** |
| **8** | **أرى أنه يجب إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء والمساهمين في المصارف المزمع تحويلها إلى مصارف إسلامية** | **4** | **1.3** | **13** | **4.3** | **32** | **10.7** | **145** | **48.3** | **106** | **35.3** |
| **9** | **يجب على المصرف التقليدي تقديم طلب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي إلى المصرف المركزي قبل عملية التحول** | **4** | **1.3** | **19** | **6.3** | **72** | **24.0** | **131** | **43.7** | **74** | **24.7** |
| **10** | **أعتقد أنه يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول** | **2** | **0.7** | **6** | **2.0** | **46** | **15.3** | **133** | **44.3** | **113** | **37.7** |
| **11** | **أعتقد أنه يجب إعادة تأهيل عناصر ليبية للعمل المصرفي الإسلامي من المصارف التجارية التقليدية قبل عملية التحول** | **3** | **1.0** | **6** | **2.0** | **28** | **9.3** | **121** | **40.3** | **142** | **47.3** |
| **12** | **أعتقد أنه يجب تأهيل وتدريب عناصر ليبية جديدة على العمل المصرفي الإسلامي قبل القيام بعملية التحول** | **4** | **1.3** | **17** | **5.7** | **37** | **12.3** | **123** | **41.0** | **119** | **39.7** |
| **13** | **أرى أنه يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التجارية التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية** | **2** | **0.7** | **7** | **2.3** | **51** | **17.0** | **112** | **37.3** | **128** | **42.7** |
| **14** | **أرى أنه يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول** | **5** | **1.7** | **6** | **2.0** | **36** | **12.0** | **114** | **38.0** | **139** | **46.3** |
| **15** | **يجب أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (ص) من التعامل بالربا** | **4** | **1.3** | **0** | **0.0** | **23** | **7.7** | **83** | **27.7** | **190** | **63.3** |

جدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا. ومن الجدول يلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارات (11 ، 13 ، 14 ، 15) مرتفع في فئة موافق بشدة وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى كما يرتفع في فئة موافق مما يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جدا حول العبارات المذكورة.

بينما نلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارات الأخرى مرتفع في فئة موافق وينخفض تدريجيا في فئات الإجابات الأخرى كما يرتفع في فئة موافق بشدة مما يشير إلى أن درجة الموافقة عالية حول العبارات المذكورة.

**جدول رقم (6)**

**متوسط ونتائج اختبار t حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

| **الرمز** | **العبارات** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري للعينة** | **95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع** | **قيمة اختبار****t****المحسوبة** | **قيمة****t****الجدولية** | **مستوى المعنوية** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الحد الأدنى** | **الحد الأعلى** |
| **1** | **يجب أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (ص) من التعامل بالربا** | **4.52** | **0.75** | **4.43** | **4.60** | **34.95** | **1.64** | **0.000** |
| **2** | **أعتقد أنه يجب إعادة تأهيل عناصر ليبية للعمل المصرفي الإسلامي من المصارف التجارية التقليدية قبل عملية التحول** | **4.31** | **0.80** | **4.22** | **4.40** | **28.30** | **1.64** | **0.000** |
| **3** | **أعتقد أن للإعلام دور مهم وبارز في عملية التحول أو تأسيس فروع ونوافذ إسلامية** | **4.30** | **0.77** | **4.21** | **4.39** | **29.10** | **1.64** | **0.000** |
| **4** | **أرى أنه يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول**  | **4.25** | **0.87** | **4.15** | **4.35** | **25.04** | **1.64** | **0.000** |
| **5** | **أرى أنه يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التجارية التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية** | **4.19** | **0.85** | **4.09** | **4.29** | **24.35** | **1.64** | **0.000** |
| **6** | **أعتقد أنه يجب إعداد خطة إستراتيجية متكاملة للتحول وتشكيل فريق عمل ولجان خاصة لها** | **4.17** | **0.81** | **4.08** | **4.26** | **25.01** | **1.64** | **0.000** |
| **7** | **أعتقد أنه يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول** | **4.16** | **0.80** | **4.07** | **4.25** | **25.08** | **1.64** | **0.000** |
| **8** | **أرى أنه يجب إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء والمساهمين في المصارف المزمع تحويلها إلى مصارف إسلامية** | **4.12** | **0.86** | **4.02** | **4.22** | **22.53** | **1.64** | **0.000** |
| **9** | **أعتقد أنه يجب تأهيل وتدريب عناصر ليبية جديدة على العمل المصرفي الإسلامي قبل القيام بعملية التحول** | **4.12** | **0.92** | **4.01** | **4.23** | **20.98** | **1.64** | **0.000** |
| **10** | **أعتقد أنه يجب أن تكون لدى إدارة المصرف التقليدي الإرادة والعزيمة للقيام بعملية التحول ومواصلة العملية حتى النهاية حسب الخطة وبدون توقف** | **3.92** | **1.04** | **3.81** | **4.04** | **15.38** | **1.64** | **0.000** |
| **11** | **أعتقد أنه يجب إعداد دراسة جدوى لعملية التحول يقرها المصرف المركزي** | **3.92** | **1.01** | **3.81** | **4.04** | **15.83** | **1.64** | **0.000** |
| **12** | **يجب على المصرف التقليدي تقديم طلب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي إلى المصرف المركزي قبل عملية التحول** | **3.84** | **0.92** | **3.74** | **3.94** | **15.90** | **1.64** | **0.000** |
| **13** | **أرى أن يتم دراسة حاجة السوق الليبي وقدرته على التحول قبل القيام بعملية التحول أو فتح فروع ونوافذ إسلامية** | **3.83** | **1.08** | **3.71** | **3.96** | **13.39** | **1.64** | **0.000** |
| **14** | **أعتقد أن المصارف التجارية التقليدية غير جاهزة حالياً للتحول إلى مصارف إسلامية** | **3.50** | **1.23** | **3.36** | **3.64** | **6.99** | **1.64** | **0.000** |
| **15** | **أعتقد أن المصارف التجارية التقليدية لا ترغب في التحول إلى الصيرفة الإسلامية بأي شكل من الأشكال** | **3.34** | **1.23** | **3.20** | **3.48** | **4.83** | **1.64** | **0.000** |

الجدول رقم (6) يبين متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا. ومن الجدول يلاحظ أن متوسط درجة الإجابة حول العبارات (14 ، 15) تساوي (3.50 ، 3.34) على الترتيب (أكبر من محايد قليلا)، ومتوسط درجة حول العبارات (10 ، 11 ، 12 ، 13) تساوي (3.92 ، 3.92، 3.84 ، 3.83) على الترتيب (أقل من موافق قليلا)، ومتوسط درجة حول العبارات (2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9) تساوي (4.31 ، 4.30 ، 4.25 ، 4.19 ، 4.17 ، 4.16 ، 4.12 ، 4.12) على الترتيب (أكبر من موافق قليلا)، ومتوسط درجة الموافقة حول العبارة (1) تساوي (4.52) (بين موافق وموافق بشدة).

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط درجة الإجابة حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا أقل من أو تساوي (3.0) (منخفضة أو متوسطة) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بمتطلبات التحول إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا عالية أو أكبر من (3.0) تم إجراء اختبار t.

وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى جميع العبارات أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية 299 ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المذكورة عالية أو أكبر من (3.0) أي أن جميع المتطلبات والإجراءات المذكورة يجب اتخاذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار التحول نحو الصيرفة إسلامية.

**ج ـ وجود مقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا.**

**جدول رقم (7)**

**التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

| **ت** | **العبارات** | **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** | **ت** | **%** |
| **1** | **أعتقد أنه يمكن في ظل القوانين والتشريعات الموجودة حالياً التحول أو فتح فروع ونوافذ إسلامية** | **19** | **6.3** | **23** | **7.7** | **94** | **31.3** | **110** | **36.7** | **54** | **18.0** |
| **2** | **أرى أن التشريعات والنظم المالية المصرفية الحالية تستوعب عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية** | **20** | **6.7** | **32** | **10.7** | **91** | **30.3** | **100** | **33.3** | **57** | **19.0** |
| **3** | **أرى أن لدينا رجال دين (شرعيين) مؤهلين لتحمل المسؤولية والقيام بمهام الهيئة والرقابة الشرعية إذا ما تم التحول إلى الصيرفة الإسلامية** | **20** | **6.7** | **9** | **3.0** | **42** | **14.0** | **111** | **37.0** | **118** | **39.3** |
| **4** | **أرى أن عملية التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إٍسلامي له آثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد الليبي والمجتمع**  | **16** | **5.3** | **15** | **5.0** | **30** | **10.0** | **132** | **44.0** | **107** | **35.7** |
| **5** | **أرى أنه توجد في ليبيا المقومات الأساسية للتحول أو إنشاء فروع ونوافذ إسلامية** | **6** | **2.0** | **23** | **7.7** | **34** | **11.3** | **128** | **42.7** | **109** | **36.3** |
| **6** | **أعتقد أنه يجب تحويل المصارف التقليدية وتحرير المجتمع الليبي المسلم من التعامل بالربا وتوفير المناخ المناسب للتحول** | **7** | **2.3** | **13** | **4.3** | **33** | **11.0** | **76** | **25.4** | **171** | **57.0** |
| **7** | **أرى أن تلبية احتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات الإسلامية من أهم دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا** | **4** | **1.3** | **10** | **3.3** | **45** | **15.0** | **118** | **39.4** | **123** | **41.0** |
| **8** | **أعتقد أنه يجب أن تكون هناك استقلالية للفرع الذي يتم تحويله عن المصرف الرئيسي والفروع الأخرى حتى لا يختلط المال الحلال بالحرام** | **5** | **1.7** | **3** | **1.0** | **29** | **9.7** | **109** | **36.3** | **154** | **51.3** |

جدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا . ومن الجدول يلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابة حول العبارات (1 ، 2 ، 4 ، 5) مرتفع في فئة موافق وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى مما يشير إلى درجة موافقة عالية حول العبارات المذكورة.

بينما نلاحظ أن التوزيع التكراري للإجابات حول العبارات (3 ، 6 ، 7 ، 8) مرتفع في فئة موافق بشدة وينخفض تدريجيا في فئات الإجابة الأخرى كما يرتفع في فئة موافق مما يشير إلى درجة موافقة عالية جداً حول العبارات المذكورة.

**جدول رقم (8)**

**متوسط ونتائج اختبار t حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **العبارات** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري للعينة** | **95% فترة ثقة متوسط المجتمع** | **قيمة اختبار****t****المحسوبة** | **قيمة****t****الجدولية** | **مستوى المعنوية** |
| **الحد الأدنى** | **الحد الأعلى** |
| **1** | **أعتقد أنه يجب أن تكون هناك استقلالية للفرع الذي يتم تحويله عن المصرف الرئيسي والفروع الأخرى حتى لا يختلط المال الحال بالمال الحرام** | **4.35** | **0.83** | **4.25** | **4.44** | **28.24** | **1.64** | **0.000** |
| **2** | **أعتقد أنه يجب تحويل المصارف التقليدية وتحرير المجتمع الليبي المسلم من التعامل بالربا وتوفير المناخ المناسب للتحول** | **4.30** | **0.99** | **4.19** | **4.42** | **22.87** | **1.64** | **0.000** |
| **3** | **أرى أن تلبية احتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات الإسلامية من أهم دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا** | **4.15** | **0.89** | **4.05** | **4.25** | **22.44** | **1.64** | **0.000** |
| **4** | **أرى أنه توجد في ليبيا المقومات الأساسية للتحول أو إنشاء فروع ونوافذ إسلامية** | **4.04** | **0.98** | **3.92** | **4.15** | **18.28** | **1.64** | **0.000** |
| **5** | **أرى أن عملية التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إٍسلامي له آثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد الليبي والمجتمع** | **4.00** | **1.07** | **3.88** | **4.12** | **16.16** | **1.64** | **0.000** |
| **6** | **أرى أن لدينا رجال دين (شرعيين) مؤهلين لتحمل المسؤولية والقيام بمهام الهيئة والرقابة الشرعية إذا ما تم التحول إلى الصيرفة الإسلامية** | **3.99** | **1.12** | **3.87** | **4.12** | **15.34** | **1.64** | **0.000** |
| **7** | **أعتقد أنه يمكن في ظل القوأنين والتشريعات الموجودة حالياً التحول أو فتح فروع ونوافذ إسلامية** | **3.52** | **1.07** | **3.40** | **3.65** | **8.47** | **1.64** | **0.000** |
| **8** | **أرى أن التشريعات والنظم المالية المصرفية الحالية تستوعب عملية التحول إلى الصيرفة** | **3.47** | **1.12** | **3.35** | **3.60** | **7.34** | **1.64** | **0.000** |

الجدول رقم (8) يبين متوسط درجة إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا. ومن الجدول يلاحظ أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات (6 ، 7 ، 8) تساوي (3.99 ، 3.52 ، 3.47) على الترتيب (أقل من موافق قليلا)، ومتوسط درجة الموافقة حول العبارات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) تساوي (4.35 ، 4.30 ، 4.15 ، 4.04 ، 4.00) (أكبر من موافق قليلا).

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا منخفضة أو أقل من (3.0) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بمقومات التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا عالية أو أكبر من (3.0) تم إجراء اختبار t.

وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى جميع العبارات أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية (299) ومستوى معنوية (0.05) والتي قيمتها تساوي (1.64) مما يشير إلى أن درجة الموافقة حول العبارات المذكورة عالية أو أكبر من (3.0) أو إلى توفر مقومات التحول إلىالمصارف الإسلامية في ليبيا وبدرجات متفاوتة.

**ب. المقارنة بين مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية:**

للمقارنة بين مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية حول إمكانية تحويل المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا, تم حساب متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة من حيث ( الزبائن والعاملين ) في كل من مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية, والجدول التالي يبين النتائج التي توصل إليها الباحث:

**جدول رقم (9)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإمكانية تحويل المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا**

| **المتغير** | **مصرف الجمهورية** | **مصرف التجارة والتنمية** |
| --- | --- | --- |
| **المتوسط** | **الانحراف المعياري** | **المتوسط** | **الانحراف المعياري** |
| **أشكال التحول إلى المصارف الإسلامية MC\_a** | **3.48** | **0.65** | **3.46** | **0.69** |
| **متطلبات التحول إلى المصارف الإسلامية MC\_b** | **3.98** | **0.52** | **4.09** | **0.54** |
| **مقومات التحول إلى المصارف الإسلامية MC\_c** | **4.07** | **0.60** | **3.89** | **0.63** |

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1. إن مستوى الموافقة على أشكال التحول تبدو متقاربة إلى درجة كبيرة بين الزبائن والعاملين في مصرف الجمهورية من ناحية والزبائن والعاملين في مصرف التجارة والتنمية من ناحية أخرى بمتوسط (3.48) مقابل (3.46) على التوالي.
2. إن مستوى الموافقة على متطلبات التحول أعلى من وجهة نظر الزبائن والعاملين في مصرف التجارة بمتوسط (4.09) مقابل (3.98) بالنسبة للزبائن والعاملين في مصرف الجمهورية.
3. إن مستوى الموافقة على مقومات التحول أعلى من وجهة نظر الزبائن والعاملين في مصرف الجمهورية بمتوسط (4.07) مقابل (3.89) بالنسبة للزبائن والعاملين في مصرف الجمهورية.

ولاختبار فرضية وجود فروقات معنوية في إمكانية تحول المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر مجموعتي مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية. تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA), حيث وجد أن قيمة ولكس لامبدا تساوي (0.927) وتقابلها قيمة F التي تساوي (5.729) وهي أكبر من قيمة F الجدولية بدرجتي حرية (4 ، 293) ومستوى معنوية (0.05) والتي تساوي (2.41) مما يشير إلى وجود فروقات معنوية في إمكانية تحول المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر المجموعتين، وأن أوساط المتغيرات بين المجموعتين غير متساوية، ومن الواضح أن الزبائن والعاملين في مصرف الجمهورية أكثر تأييداً إلى أشكال وأساليب التحول المقترحة وإلى وجود مقومات التحول مع ضرورة توفير متطلبات التحول ، والشكل التالي يوضح ذلك:

 مصرف الجمهورية مصرف التجارة والتنمية

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة والتي إذا ما تم الأخذ بها فإنه سيكون لها الدور الكبير والفعال في خدمة عملية تحول المصارف التجارية التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية ، وهذه النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن 86.3% من العينة المبحوثة على علم بالمصارف الإسلامية، وأن 56.6% لديهم معرفة حول عمل وأنشطة المصارف الإسلامية بالرغم من أن 88% لم يسبق لهم التعامل معها لعدم وجودها في مجتمع الدراسة.
2. أوضحت النتائج أن 76.6% من عينة الدراسة موافقون على تحول جميع المصارف التجارية التقليدية (العامة والخاصة)، وأن 62.7% غير موافقين على السماح للمصارف الإسلامية العربية والأجنبية للعمل في ليبيا قبل إتمام عملية التحول.
3. أشارت النتائج إلى ضرورة الالتزام بمتطلبات التحول، وأن 73.3% يعتقدون أنه يجب إعداد دراسة جدوى لعملية التحول يقرها مصرف ليبيا المركزي وأن تكون لدى إدارة المصرف التقليدي الإرادة والعزيمة على التحول ومواصلة العملية حتى النهاية وبدون توقف، كما يرى 83.6% أنه يجب تهيئة العملاء والمساهمين لعملية التحول وفق خطة إعلامية مدروسة.
4. تبين النتائج أن 79% موافقون على توفر المقومات الأساسية للقيام بعملية التحول، وأن 82.3% من أفراد العينة لديهم الرغبة في تحرير المجتمع الليبي من التعامل المصرفي الربوي، كما أن لدى 91% منهم قناعة كبيرة بأن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا.
5. عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية من وجهة نظر العاملين في مصرف الجمهورية مقارنة بالعاملين في مصرف التجارة والتنمية، وكذلك من وجهة نظر الزبائن في مصرف الجمهورية مقارنة بالزبائن في مصرف التجارة والتنمية مما يدل على أن أوساط المتغيرات بين هذه المجموعات متساوية حول إمكانية تحول المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

**التوصيات:**

1. إعادة النظر في كافة النظم المالية والاقتصادية والمصرفية بحيث تستوعب عملية التحول. وإنشاء المصارف والفروع الإسلامية في ليبيا.
2. تأسيس إدارة مركزية لدى مصرف ليبيا المركزي للرقابة والإشراف على عمليات التحول بالإضافة إلى الإشراف على إنشاء فروع ونوافذ إسلامية, والمصارف الإسلامية.
3. تأهيل العناصر الوطنية العاملة في مختلف المصارف للعمل المصرفي الإسلامي وتسويق خدماته ومنتجاته.
4. التركيز على الإعلام والمؤتمرات والندوات للتعريف بالتحول واستراتيجياته.
5. تشكيل هيئة للرقابة الشرعية للإشراف على عمليات التحول بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
6. إنشاء أقسام ومراكز خاصة بتدريس الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في كافة الجامعات والمعاهد العليا.

**المصادر والمراجع:**

القرآن الكريم

أبونويرة, توفيق محمد ، "**مدى توفر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا**"،2007.

العطيات، يزن خلف، **"تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، 2009.**

الربيعة، سعود محمد، **"تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992ف.

يسري، عبد الرحمن، "**قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل"**، 2001.

الشكري، علي محمد، "**مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا**"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007.

مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية" (رسالة ماجستير ) 2006.

مصرف السودان المركزي، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، الجزء الثالث، 2006.

القانون رقم (1) لسنة 2005ف بشأن المصارف.

الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي 2009.

1. () الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي 2009. [↑](#footnote-ref-2)
2. () سورة الكهف، الآية رقم (108). [↑](#footnote-ref-3)
3. () الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992ف، ص15. [↑](#footnote-ref-4)
4. () المصدر نفسه، ص69. [↑](#footnote-ref-5)
5. () مصرف السودان المركزي، "توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، الجزء الثالث، "دور مصرف السودان في أسلمة الجهاز المصرفي"، 2006ف، ص48. [↑](#footnote-ref-6)
6. () المصدر نفسه، ص49. [↑](#footnote-ref-7)
7. () الشكري، علي محمد، "مدى إمكانية تطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007ف، ص190. [↑](#footnote-ref-8)
8. \* يعتبر المصرف الأهلي التجاري السعودي من أعرق المصارف السعودية وأولها نشأة، حيث بدأ نشاطه في 26/12/1953ف، وبلغ رأس ماله عند التأسيس 8 مليون دولار. وللمصرف فرعان دوليان في لبنان والبحرين وأربعة مكاتب تمثيل دولية في كل من: لندن، سيول، طوكيو، سنغافورة، وتجاوز عدد عملاء المصرف مليون عميل في نهاية عام 2005ف. [↑](#footnote-ref-9)
9. () يسري، عبد الرحمن، "قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل"، 2001. ص321-323. [↑](#footnote-ref-10)
10. () سورة البقرة، الآية رقم (254). [↑](#footnote-ref-11)
11. () سورة النحل، الآية رقم (125). [↑](#footnote-ref-12)
12. () سورة البقرة، الآية رقم (274). [↑](#footnote-ref-13)
13. () يسرى، عبد الرحمن، "قضايا اقتصادية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل"، مرجع سبق ذكره، ص323 – 330. [↑](#footnote-ref-14)
14. () مصطفى إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية" (رسالة ماجستير )،2006. ص127. [↑](#footnote-ref-15)
15. \* جاء في المادة الرابعة من القانون رقم (30) لسنة 2003ف، الصادر عن مصرف الكويت المركزي بأنه: "يجوز للمصارف القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، وترغب في مزاولة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تقوم بتعديل أوضاعها وفقاً لأحكام القانون لخاص بالمصارف الإسلامية وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة المصرف المركزي في هذا الشأن". [↑](#footnote-ref-16)
16. () القانون رقم (1) لسنة 2005ف بشأن المصارف. [↑](#footnote-ref-17)
17. () العطيات، يزن خلف، "تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، 2009. ص97 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-18)
18. () العطيات، يزن خلف، "تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، مرجع سابق، ص103 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-19)
19. () الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، مرجع سبق ذكره، ص 381 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-20)
20. \* كما أن هذا الإجراء يساعد كثيراً على محاربة والقضاء على الفساد الإداري الموجود بالمصارف التجارية التقليدية. [↑](#footnote-ref-21)
21. ()أبونويرة, توفيق محمد ، "مدى توفر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا"،2007. ص50. [↑](#footnote-ref-22)